



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2026

1. مقدمة

يشكل تمويل التجارة ركيزة أساسية لعمل التجارة الدولية وتوسيعها، إذ يمكن الشركات من إدارة القيود المتعلقة برأس المال العامل والتخفيف من مخاطر الدفع والتسليم على امتداد دورة التجارة. وإن اعتماد التجارة الدولية إلى حد كبير على آليات الائتمان والضمان، بدلاً من المعاملات القائمة على الدفع المسبق، يجعل تمويل التجارة عنصراً لا غنى عنه للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، يشتمل نظام فعال لتمويل التجارة على ترتيبات مؤسسية وأدوات مالية وآليات تحفيزية تمكن المصدرين والمستوردين من ممارسة التجارة الدولية بأدنى قدر من المخاطر، مع إدارة التدفقات النقدية بكفاءة. وبناءً على ذلك، فإن تطوير أدوات تمويل التجارة وتنفيذها بفعالية على المستوى الوطني أمر بالغ الأهمية لتنويع الصادرات، ودعم النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدور الحاسم، لا تزال هناك فجوة كبيرة ومتنامية في تمويل التجارة على المستوى العالمي. وتتجلى هذه الفجوة بصورة خاصة في مناطق مثل أفريقيا وآسيا، وتميل إلى الاتساع بدرجة أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يحد من مشاركة الشركات في التجارة الدولية. بالإضافة إلى القيود المرتبطة بالسوق، مثل ارتفاع مستوى المخاطر المتصورة لدى البنوك، وعدم كفاية الضمانات، ومحدودية السجلات الائتمانية، فإن متطلبات رأس المال والسيولة المفروضة على البنوك تحد أيضاً من توافر تمويل التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه عدم اليقين الجيوسياسي، ومحدودية الرقمنة في العمليات المالية، وارتفاع تكاليف الامتثال الناجمة عن تعقيد متطلبات التوثيق، تزيد من صعوبة توفير تمويل التجارة، ولا سيما في البلدان النامية.

وفي هذا السياق، يبرز ضمان الوصول إلى مصادر تمويل ميسورة التكلفة وموثوقة باعتباره أولوية رئيسية في مجال السياسات بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من إمكاناتها التصديرية الكبيرة غير المستغلة، لا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستحوذ على حصة من التجارة العالمية تقل عن المستوى المتوقع، بسبب محدودية الوصول إلى التمويل وانخفاض مستويات الرقمنة. وفي هذا الصدد، سيسهم تعزيز أنظمة تمويل التجارة وتحسين الوصول إلى الأدوات المالية في زيادة القدرات التصديرية، وتوسيع حجم التجارة، وتمكين الدول الأعضاء من تحقيق إمكاناتها التجارية على نحو أكثر فعالية.

ونظراً لأهمية الموضوع، فقد خصص فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة اجتماعيه السادس والعشرين والسابع والعشرين لموضوع «تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة من أجل زيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

2. التعاون التجاري في إطار الكومسيك

أ) الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لفريق عمل التجارة

نظراً لأهمية هذه القضية، عقد فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة اجتماعين متتاليين في عام 2026. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 20 أبريل 2026 و14-15 سبتمبر 2026 على التوالي، تحت عنوان «تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة من أجل زيادة الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لفريق العمل المعني بالتجارة في 20 أبريل 2026، ونوقشت خلاله النتائج الأولية لتقرير البحث. واستكمالاً للاجتماع السادس والعشرين، عُقد الاجتماع السابع والعشرون لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة في 14-15 سبتمبر 2026 حول الموضوع نفسه. ونوقشت خلال الاجتماع المسودة النهائية لتقرير البحث. وفي كلا الاجتماعين، تم تبادل خبرات وجهات نظر الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بشأن تطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة مع المشاركين.

كما نوقش بالتفصيل خلال الاجتماع السابع والعشرين تقرير البحث الذي يقدم خارطة طريق للدول الأعضاء لتطوير أدوات فعالة لتمويل التجارة. وبعد مناقشات مثمرة، توصل الاجتماع السابع والعشرون لفريق العمل المعني بالتجارة إلى مجموعة من التوصيات السياساتية الملموسة لعرضها على الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك.

جميع الوثائق المعدة لاجتماعات فريق العمل متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

ب) المشاريع والبرامج المهمة

1. النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

منذ إنشاء الكومسيك، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. ومن أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلق الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ويُعد النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) أحد المشاريع الرائدة للكومسيك الهادفة إلى تعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ويستند نظام TPS-OIC أساساً إلى ثلاث اتفاقيات، وهي الاتفاقية الإطارية، وبروتوكول نظام التعريفات التفضيلية (PRETAS)، وقواعد المنشأ. ومن أجل الانضمام إلى النظام، يتعين على الدول الأعضاء استيفاء شرطين في الوقت نفسه، وهما التصديق على اتفاقيات TPS-OIC الثلاث، وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC). ومن ناحية أخرى، ومن أجل التنفيذ الفعال للنظام، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل طباعة وثائق شهادة المنشأ الخاصة بنظام TPS-OIC، وإرسال نماذج من بصمات الأختام إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC)، واستكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة.

تم استكمال الأساس القانوني لنظام TPS-OIC في عام 2011، كما تم بلوغ العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. وهذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

وقد دخل النظام حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2022. ورحبت الدورة الوزارية السابعة والثلاثون للكومسيك بدخول النظام حيز التنفيذ، وطلبت من الدول المشاركة التي لم تستكمل بعد إجراءاتها الداخلية القيام بذلك، كما دعت الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات TPS-OIC إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. بعد دخول النظام حيز التنفيذ، عُقدت سلسلة من اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية (TNC) في عامي 2022 و 2023 لبحث وضع تنفيذ النظام.

وفي 4 ديسمبر 2023، وعلى هامش الدورة الوزارية الثامنة والثلاثين للكومسيك، اجتمع أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود للتداول بشأن القضايا المتعلقة بجدول أعمال التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما نظام TPS-OIC. وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للكومسيك، عُقد الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المفاوضات التجارية لنظام TPS-OIC يومي 9 و 10 يونيو 2024 في إسطنبول، برئاسة وزارة التجارة في الجمهورية التركية، لمناقشة إمكانية توسيع نطاق النظام. وأسفر هذا الاجتماع عن اعتماد إعلان إسطنبول الوزاري. وأشار هذا الإعلان إلى المناقشات الأولية بشأن مشروع وثيقة بعنوان «استراتيجية التفاوض وخطة العمل للتوسع المحتمل لنظام TPS-OIC»، وكلف السلطات المعنية بمواصلة العمل في إطار لجنة المفاوضات التجارية (TNC).

وعلاوة على ذلك، رحبت الدورة الوزارية الأربعون للكومسيك بقرارات الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المفاوضات التجارية لنظام TPS-OIC، وطلبت مواصلة المراجعة الفنية في عام 2025 من أجل التعمق في بحث التوسع المحتمل للنظام، بما يشمل زيادة نطاق تغطية المنتجات، وإدخال مجالات تنظيمية جديدة، وتوسيع نطاق المشاركة. كما رحبت الدورة الأربعين للكومسيك بانعقاد اجتماع أصحاب المعالي الوزراء ونواب الوزراء في 4 نوفمبر 2024 على هامش الدورة الأربعين للكومسيك، حيث ناقشوا القضايا المتعلقة بنظام TPS-OIC.

واستذكراً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الأربعين للكومسيك، رحب الاجتماع الحادي والأربعون للجنة متابعة الكومسيك بعرض جمهورية تركيا استضافة اجتماعين متتاليين للجنة المفاوضات التجارية (TNC)، بحيث يُخصص الأول لبحث التوسع المحتمل لنظام TPS-OIC من خلال زيادة نطاق تغطية المنتجات وإدخال مجالات تنظيمية جديدة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويُخصص الثاني لمناقشة قضايا التنفيذ مع الدول الأعضاء المشاركة. وقد عُقد هذان الاجتماعان للجنة المفاوضات التجارية (TNC)، بالتنسيق مع الجهة المضيفة، وهي وزارة التجارة في جمهورية تركيا، بنجاح في أنقرة يومي 1 و 2 أكتوبر 2025.

ورحبت الدورة الحادية والأربعون للكمسيك بقرارات اجتماعي لجنة المفاوضات التجارية لنظام TPS-OIC المذكورين أعلاه، ولا سيما فيما يتعلق ببدء مناقشات تمهيدية بشأن التحديات المرتبطة بتنفيذ بروتوكول PRETAS، ومجالات وأهداف التوسع المحتملة، والاعتبارات القانونية، والمسائل المؤسسية. كما أعربت الدورة الحادية والأربعون للكمسيك عن تقديرها لجمهورية تركيا لتطوعها باستضافة الاجتماع التالي للجنة المفاوضات التجارية. وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC) لنظام TPS-OIC افتراضياً يومي 3 و4 فبراير 2026، وطلبت اللجنة خلاله من أمانة لجنة المفاوضات التجارية، بالتعاون مع جمهورية تركيا والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الدول الأعضاء الأخرى المهمة، إعداد وتعميم مجموعتين من الاستبيانات بحلول منتصف مارس 2026، بهدف جمع طائفة واسعة من الآراء بشأن الركائز الرئيسية والنطاق والطرائق المتعلقة بالتوسع المحتمل لنظام TPS-OIC، وكذلك بشأن قضايا التنفيذ، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الاجتماع المقبل للجنة المفاوضات التجارية. وتمشياً مع هذا القرار، أعدت الاستبيانات وعُمت على الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، رحبت لجنة متابعة الكمسيك الثانية والأربعون بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن اجتماع لجنة المفاوضات التجارية المذكور أعلاه، حيث اتفقت اللجنة أيضاً على تنظيم اجتماعاتها المستقبلية وفق نهج مواضيعي، مع التركيز بالتتابع على التحديات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول PRETAS والإطار الحالي لنظام TPS-OIC، ومجالات وأهداف التوسع المحتملة، والاعتبارات القانونية، والمسائل المؤسسية.

وأخيراً، عُقد اجتماع للجنة المفاوضات التجارية (TNC) افتراضياً في 1 يوليو 2026، ناقش خلاله المندوبون التحديات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول PRETAS والإطار الحالي لنظام TPS-OIC. وسيُعقد الاجتماع المقبل للجنة المفاوضات التجارية (TNC) افتراضياً في 14 أكتوبر 2026، حيث ستناقش مجالات وأهداف التوسع المحتملة. وقد عرضت أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) نتائج الاستبيانات المتعلقة بتوسيع النظام وتنفيذه خلال اجتماع لجنة المفاوضات التجارية المنعقد في 1 يوليو 2026، وستناقش هذه النتائج بمزيد من التفصيل خلال الاجتماع المقبل للجنة المفاوضات التجارية المقرر عقده في 14 أكتوبر 2026.

II. مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

تُعد مراكز التحكيم من الآليات الرئيسية لتسوية المنازعات في التجارة الدولية. ونظراً لأثرها الإيجابي في تعزيز التجارة الدولية، أنشئ عدد من مراكز التحكيم الإقليمية والدولية التي تتعامل مع عدد كبير من القضايا وتتمتع بنطاق واسع من الاختصاص.

وإدراكاً لأهميتها البالغة، اقترح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكمسيك، إنشاء مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عُقدت في إسطنبول، تركيا، في الفترة من 10 إلى 15 أبريل 2016. وصادق البرلمان التركي على اتفاقية الدولة المضيفة المتعلقة بإنشاء مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي، ووقعها فخامة الرئيس أردوغان في 18 يناير 2020. وبناءً على ذلك، أنشئ مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي (OIC-AC) في نوفمبر 2021 في إسطنبول، بصفته مؤسسة تابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD).

وأصبح مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي (OIC-AC) جاهزاً للعمل وبدأ أنشطته في أواخر عام 2022. تم تعيين الموظفين الإداريين للمركز. وتم استكمال قواعد التحكيم الخاصة بالمركز واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما نفذ المركز أنشطة ترويجية ووقع مذكرات تفاهم مع مختلف أصحاب المصلحة. وقد أنشئ المركز لتيسير تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية التي تكون أطرافها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء على حد سواء. ويعمل المركز على تعزيز استخدام آليات تسوية المنازعات البديلة (ADR)، وتطوير المعارف والخبرات المهنية من خلال بناء القدرات وإشراك أصحاب المصلحة، إلى جانب الإسهام في تطوير القوانين والممارسات المتعلقة بتسوية المنازعات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

ومنذ إنشاء المركز، دعت جميع الدورات الوزارية للكمسيك واجتماعات لجنة المتابعة اللاحقة الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها المعنية على المشاركة الفاعلة في أنشطة مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي (OIC-AC)، بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز. تم تنظيم حلقة نقاش بعنوان «مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي: التسوية البديلة للمنازعات

على الصعيد العالمي» في إسطنبول بتاريخ 10 يونيو 2024 من قبل مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي (OIC-AC)، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المفاوضات التجارية لنظام TPS-OIC.

III. برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة

وانطلاقاً من الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاج والاستثمار والتوظيف والنمو، أطلق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للكومسيك.

وفي إطار البرنامج، واستناداً إلى بحث شامل تضمن استبياناً مفصلاً، تم تحديد عدد من المجالات الموضوعية، من بينها تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والاستفادة من التمويل في تعزيز التواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل البيانات الضخمة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات الموارد البشرية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعليم والتدريب المهني.

ومن أجل دعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف البرنامج، يتم دعم مشاريع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وفي هذا السياق، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع في عام 2026:

تم تنفيذ مشروع «تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات دعم الأعمال لتصميم برامج رقمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والضيافة» من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، بالشراكة مع سلطنة عمان والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD). ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات منظمات دعم الأعمال على تصميم برامج لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة، مع التركيز على التحول الرقمي. ويتضمن المشروع زيارة دراسية إلى سلطنة عمان، تليها ورشة عمل لبناء القدرات في الأردن.

وتنفذ باكستان مشروعاً بعنوان «تحديد وتصميم الهيكل التنظيمي ونموذج التمويل لمنصة متعددة الأطراف ومستدامة للتواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الإسلامي». وقد تم تنفيذ المشروع من قبل هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEDA) في باكستان، بالشراكة مع تركيا والسنغال ومصر. يهدف المشروع إلى تطوير نموذج تنظيمي ومالي مستدام لمنصة للتواصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. ويشمل المشروع مشاورات افتراضية شاملة وورشة عمل في إسلام آباد.

تم تنفيذ مشروع «تمكين وكالات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول تمويل مبتكرة في إطار OIC-SMENET» من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، بالشراكة مع عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال نماذج التمويل المبتكرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتضمن المشروع برنامجاً تدريبياً عبر الإنترنت، تليه ورشة عمل فنية في تركيا.

أدوات الدعم المالي للكومسيك

A. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

يُعد تمويل مشاريع الكومسيك (CPF) أداة مهمة أخرى من أدوات الاستراتيجية. ويجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك التعاون بين الدول الأعضاء، وأن تُصمم وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في مجال التجارة. كما تؤدي المشاريع دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السياساتية التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة.

وفي عام 2026، تم اختيار المشاريع الأربعة التالية لتلقي الدعم:

تتفد بنغلاديش مشروعاً بعنوان «تعزيز المراقبة الرقمية للأسواق وتوزيع السلع في بنغلاديش». ويتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة، بالشراكة مع تركيا. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسة التجارة في بنغلاديش (TCB) من خلال الاستفادة من الأنظمة الرقمية المتقدمة في تركيا في مجالات تتبع السلع، ومراقبة الأسواق، والتوزيع الاستراتيجي. في إطار المشروع، سيتم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا، تليها فعالية تدريبية في بنغلاديش.

وتنفذ جزر المالديف مشروعاً بعنوان «تعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف من خلال التعاون والتبادل الإقليميين». ويتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التنمية الاقتصادية، بالشراكة مع تركيا. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف من خلال بناء القدرات، وتبادل الخبرات، والتعاون الإقليمي. وفي إطار المشروع، سيتم تنظيم برنامج لتدريب المدربين (ToT) في جزر المالديف، بمساهمة خبراء من تركيا.

وتنفذ فلسطين مشروعاً بعنوان «تعزيز القدرات الرقمية والمؤسسية لصناعات الملابس والنسيج الفلسطينية (PFGT)». ويتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، بالشراكة مع الأردن. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تعزيز القدرات المؤسسية والرقمية لـ PFGT من خلال تطوير نظام رقمي تجريبي للعضوية وإعداد التقارير، وتعزيز قدرات الموظفين في استخدام الأدوات الرقمية وإدارة العمليات الإدارية. في إطار المشروع، سيتم تطوير نظام رقمي تجريبي، يليه برنامج تدريبي للموظفين، وورش عمل فنية للتحقق من النظام وتحسينه، وندوة لعرض النظام بصيغته النهائية وزيادة الوعي لدى أصحاب المصلحة.

تم تنفيذ مشروع «تعزيز قدرات إدارة المقاييس في سورينام» من قبل وزارة الشؤون الاقتصادية وريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي في سورينام، بالشراكة مع تركيا وغيانا. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتشغيلية لإدارة المقاييس من خلال مواءمة الممارسات الوطنية في مجال علم القياس مع المعايير الإقليمية والدولية. وفي إطار هذا المشروع، تم تنفيذ نشاط لتبادل الخبرات بين الأقران، شمل مراجعة الأدبيات، ومشاورات مع أصحاب المصلحة، واستبيانات، وزيارات ميدانية، أعقبها إعداد تقرير دراسة شامل يحدد أفضل الممارسات والثغرات، ويضع خارطة طريق لتعزيز نظام علم القياس في سورينام.



COMCEC